

مدى إمكانية تطبيق معيار المحاسبة ISA 7 في شركة المدار الجديد

■ مختار النعمي السائح العالم

● تاريخ استلام البحث 2025/05/30م ● تاريخ قبول البحث 2025/10/26م

■ المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (ISA 7) في شركة المدار الجديد، وتم استخدام أسلوب المقابلة الشخصية لجمع البيانات من خلال مقابلات مع المدير المالي ومدير إدارة المراجعة الداخلية. وأهم النتائج التي تم التوصل إليها: إن الشركة تعتمد أساساً على المعايير المحلية، مع تطبيق جزئي لبعض التوجهات الدولية. وأبرز التحديات التي تم تحديدها تشمل القيود القانونية التي تمنع تطبيق ISA 7 بشكل كامل، بالإضافة إلى صعوبة تصنيف التدفقات النقدية بين الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية. كما أظهرت الدراسة وجود فجوات بين النظام المحاسبي المحلي ومتطلبات المعيار الدولي، مما يستدعي تحديث النظام المحاسبي إذا تم الحصول على موافقة قانونية لتطبيق المعايير الدولية. كذلك، لوحظ نقص في التدريب المتخصص على تطبيق ISA 7. وبناءً على النتائج، تم تقديم توصيات تشمل تطوير خطة تدريبية شاملة للموظفين، التواصل مع الجهات التشريعية لتعديل الأنظمة القانونية، وتحديث الإجراءات المحاسبية بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لتحسين الشفافية المالية وزيادة الثقة في التقارير المالية.

● **الكلمات المفتاحية:** معيار المحاسبة الدولي رقم (7)، قائمة التدفقات النقدية، معايير المحاسبة الدولية.

■ Abstract:

This study aimed to explore the feasibility of implementing International Accounting Standard 7 (ISA 7) at Al-Madar Al-Jadeed Company through interviews with the Chief Financial Officer (CFO) and the Internal Audit Manager. It was found that the company primarily follows local accounting standards, with partial adoption of international practices. The main challenges identified include legal restrictions preventing full implementation of ISA 7, as well as difficulties in classifying cash flows into operational, investment, and financing activities. The study also revealed gaps between the local accounting system and international requirements, necessitating updates to the accounting system if legal approval is granted for the adoption of international standards. Additionally, a lack of specialized training on ISA 7 was observed. Based on the findings, recommendations were made to develop a comprehensive training plan for staff, engage with legislators to amend legal frameworks, and update accounting procedures to align with international standards to improve financial transparency and increase trust in financial reports.

Keywords: International Accounting Standard 7 (ISA 7), Cash Flow Statement, International Accounting Standards.

■ المقدمة

تعتبر القوائم المالية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الشركات في تحليل وضعها المالي وتقييم أدائها الاقتصادي، حيث تعكس نتيجة أعمال الشركة خلال الدورة المحاسبية وتلعب دوراً محورياً في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية من قبل مستخدمي القوائم المالية مثل المستثمرين والمقرضين (بن مالك وعادل، 2014). وتُعد قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية الأساسية التي تعتمد عليها الشركات في تقييم التغيرات في صافي أصول المنشأة، وهيكلها المالي، وقياس كفاءة إدارتها للسيولة النقدية، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير المراجعة (IAASB)، فإن دقة ووضوح قائمة التدفقات النقدية يعكسان شفافية الشركة وموثوقيتها في السوق، مما يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين والممولين ويمنحهم صورة دقيقة عن الوضع المالي للشركة.

وتنبع أهمية قائمة التدفقات النقدية في مد مستخدمي المعلومات المالية بالمعلومات التي تساعدهم على تقييم قدرة المنشأة على توليد واستخدام النقد خلال فترة مالية معينة،

مما يساعد المؤسسة في تحسين إدارتها المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بإدارة السيولة، وتُستخدم هذه القائمة كأداة رقابية فعالة لمتابعة التدفقات النقدية، بما يمكن الشركة من تتبع كيفية توظيف الموارد المالية في أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. (شويب ونيقري، 2024).

وتسعى العديد من الشركات في إعداد قوائمها المالية إلى تطبيق المعايير الدولية التي تهدف إلى توحيد المعالجات للمشاكل المحاسبية و لضمان الشفافية والمصادقية أمام الجهات الرقابية والمستثمرين، ويُعد تطبيق المعايير عاملاً مساعداً في توسيع نطاق الأعمال على المستوى الدولي، نظراً لأن الشركات الأجنبية تميل إلى التعامل مع الشركات التي تطبق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، ومن بين هذه المعايير يبرز معيار المحاسبة الدولي (IAS 7) كأداة تنظيمية مهمة في إعداد قائمة التدفقات النقدية، حيث يوفر إطاراً موحدًا لتصنيف وتحليل التدفقات النقدية ضمن ثلاث فئات رئيسية: التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية، بما يعزز من شفافية القوائم المالية ويزيد من موثوقيتها. (Aladwan, 2025).

تُعد شركة المدار الجديد من كبرى شركات الاتصالات في ليبيا، وتسعى باستمرار لمواكبة التطورات التكنولوجية في مختلف مجالات العمل المالي والإداري، ولا سيما من خلال إطلاقها لمشروع "سحابة المدار"، الذي يمثل خطوة كبيرة نحو تحديث البنية التحتية الرقمية للشركة وفي إطار جهودها المتواصلة لتعزيز كفاءتها المالية، يُعد التوجه نحو تبني المعايير المحاسبية الدولية، ومن بينها المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 7)، خياراً استراتيجياً تسعى الشركة إلى تحقيقه، غير أن تطبيق هذا المعيار قد يصطدم بمجملته من التحديات، نظراً لاعتماد الشركة في إعداد قوائمها المالية على أنظمة محاسبية قد تختلف من حيث المفاهيم والإجراءات عما ينص عليه IAS 7، ومن هنا تبرز أهمية تحليل الوضع المحاسبي القائم، واستكشاف الفجوات بين النظام الحالي ومتطلبات المعيار، إلى جانب دراسة التحديات التي قد تُعيق التكيف معه.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقصي مدى قابلية تطبيق المعيار IAS 7 في شركة المدار الجديد، من خلال تحليل تلك الفجوات، وتحديد التحديات العملية والتنظيمية، مع تقديم

مقترحات واقعية تُمكن الشركة من الانتقال التدريجي نحو ممارسات محاسبية متوافقة مع المعايير الدولية، بما يعزز من مستوى الشفافية والكفاءة المالية لديها.

■ مشكلة الدراسة

تواجه العديد من الشركات، وخاصة في الدول النامية، تحديات كبيرة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، التي تهدف إلى تحسين الشفافية المالية وتعزيز الثقة بين المستثمرين. وفي هذا السياق، تعد شركة المدار الجديد، التي تعتبر من أكبر شركات الاتصالات في ليبيا، نموذجًا مهمًا لهذه التحديات. على الرغم من جهود الشركة لتحديث أنظمتها المحاسبية ومواكبة التطورات التكنولوجية مثل مشروع "سحابة المدار"، إلا إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (ISA 7) المتعلق بإعداد قائمة التدفقات النقدية يظل يمثل تحديًا جوهريًا. ويرتكز التحدي الأساسي على الفجوات بين النظام المحاسبي الحالي لشركة المدار الجديد والمتطلبات الصارمة لمعيار ISA 7. بينما تعتمد الشركة على معايير محاسبية محلية قد تكون غير متوافقة مع معايير التدفقات النقدية الدولية، فإن تحويل هذه الأنظمة إلى المعايير الدولية يتطلب تغييرات شاملة في الإجراءات المحاسبية، تحديث البرمجيات المحاسبية، وتدريب الموظفين. كما أن الشركة قد تواجه صعوبة في توحيد وتبني أساليب تصنيف التدفقات النقدية ضمن الفئات المحددة في ISA 7، مثل الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

وبالنظر إلى ندرة الدراسات التي تتناول التحديات المحددة التي تواجه الشركات في تطبيق ISA 7 في الدول النامية، مثل ليبيا، حيث تختلف الأنظمة المحاسبية المحلية عن المعايير الدولية. لا توجد دراسات كافية حسب اطلاع الباحث تعالج مدى إمكانية تطبيق المعيار الدولي رقم 7 في مثل هذه المجتمعات، وكذلك كيفية التوفيق بين الممارسات المحاسبية المحلية والمتطلبات الدولية لتحقيق الشفافية المالية وتحسين كفاءة التقارير. إضافةً إلى ذلك، يفتقر الأدبيات الحالية إلى تحليل دقيق للفجوات بين الممارسات المحاسبية الحالية في شركات الاتصالات في ليبيا والمعايير الدولية، مما يعوق قدرة هذه الشركات على الاستفادة الكاملة من تطبيق ISA 7.

وبناءً على ما ذكر، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS 7) في شركة المدار الجديد؟

■ فرضية الدراسة

توجد صعوبة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS 7) في شركة المدار الجديد.

■ هدف الدراسة

التعرف على مدى إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS 7) في شركة المدار الجديد.

■ أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من الاعتبارات الآتية:

✓ الدراسة تقدم تحليلاً معمقاً للتحديات التي تواجهها شركة المدار الجديد في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (ISA 7) في بيئة محاسبية محلية، مع التركيز على الفجوات بين الأنظمة المحاسبية المحلية والمعايير الدولية.

✓ تسهم الدراسة في تحسين الشفافية المالية لشركة المدار الجديد من خلال تطبيق ISA 7، مما يعزز الثقة بين المستثمرين والممولين ويساعد الشركة على تقديم بيانات مالية دقيقة وموثوقة.

✓ الدراسة تساهم في فهم كيفية التكيف مع المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها في بيئة محلية، مما يساعد الشركات في الدول النامية على توحيد ممارساتها المحاسبية مع المعايير العالمية.

✓ تساهم الدراسة في زيادة فرص شركة المدار الجديد للتوسع في الأسواق الدولية، حيث يُعتبر الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية أحد العوامل الجاذبة للمتعاملين الدوليين والمستثمرين.

✓ توفر الدراسة مرجعاً هاماً في الأدبيات المحاسبية، حيث تركز على الفجوات بين الممارسات المحاسبية المحلية والمعايير الدولية في ليبيا، التي تفتقر إلى دراسات مماثلة.

✓ من خلال تطبيق ISA 7، تسهم الدراسة في تعزيز الاستقرار المالي لشركة المدار الجديد وتقليل المخاطر المرتبطة بإدارة السيولة والتدفقات النقدية.

✓ تقدم الدراسة إرشادات قيمة للمؤسسات في بيانات محاسبية مماثلة، مما يسهم في دعم عملية التكيف مع المعايير الدولية في دول ذات اقتصادات ناشئة.

■ منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إعداد هذه الدراسة، حيث يُعتبر هذا المنهج الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية. ويُعد المنهج الوصفي التحليلي من أكثر المناهج استخدامًا في دراسة التحديات والتطبيقات العملية لمعايير المحاسبة الدولية. لتحقيق هدف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، تم الاعتماد على المصادر التالية:

أ - المصادر الأولية: المقابلة، حيث تم إجراء مقابلة مع شخصين من المعنيين في شركة المدار الجديد. وقد تم طرح مجموعة من الأسئلة المفتوحة خلال المقابلة، بهدف جمع بيانات ومعلومات دقيقة حول التحديات التي قد تواجهها الشركة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (ISA 7). كما تم تقييم الفجوات بين النظام المحاسبي الحالي في الشركة ومتطلبات هذا المعيار، بالإضافة إلى استكشاف العوامل التي قد تسهم في تسهيل أو تعقيد عملية التطبيق.

ب - المصادر الثانوية: تم تغطية الجانب النظري من خلال المصادر العربية والأجنبية، بما في ذلك الكتب والمجلات العلمية والدوريات والمؤتمرات والرسائل والأطروحات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. كما تم الاستفادة من المعلومات المتاحة عبر الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، والتي تضم مقالات وأبحاثًا علمية من مواقع أكاديمية ومهنية موثوقة.

■ حدود الدراسة

أ - الحدود الموضوعية:

اقتصرت الدراسة على مدى إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (ISA 7) في شركة المدار الجديد.

ب - الحدود المكانية:

تتمثل الحدود الجغرافية في شركة المدار الجديد.

ج - الحدود الزمنية:

ستنعكس على المدة الزمنية التي أُجري فيها البحث، وهي يناير من العام 2025م.

وكما هو معروف أن أي بحث علمي يواجه العديد من الصعوبات، فقد كانت أهم الصعوبات التي واجهة الباحث هي ندرة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث باللغة العربية.

■ الدراسات السابقة

• أولاً: العربية

- دراسة الديباني (2013) بعنوان «مدى التزام المصارف التجارية الليبية بمتطلبات المعيار المحاسبي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية»، التعرف على مدى التزام المصارف التجارية بالمعيار الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتم التوصل إلى أن العاملين بالمصارف التجارية يدركون أهمية استخدام البيانات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية، وأوصت بالعمل على ضرورة توضيح المعيار للعاملين وإلزام المصارف بتطبيقه.

- دراسة نواره (2022) بعنوان «مدى توافق جدول سيولة الخزينة وفق مضمون النظام المحاسبي المالي مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالتدقيق رقم 7»، هدفت الدراسة إلى التعريف بمدى التوافق بين المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالتدفقات النقدية، واستخدمت التحليل الوصفي كمنهج للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن التدفقات النقدية للخزينة من الأنشطة التمويلية مرتفعة نتيجة لزيادة المبالغ المحصلة من القروض، وأوصت الدراسة بالاستمرار في العمل على وضع التدفقات المتأتية من الخزينة الخاصة بالاستثمارات.

دراسة الجنابي وآخرون (2017) بعنوان "أثر الإبلاغ المحاسبي وفقاً لمعيار الإفصاح المحاسبي على القوائم المالية"، هدفت إلى بيان أهمية المعايير الدولية وخصائصها، من خلال تحليل القوائم المالية للشركة الوطنية للكيماويات باستخدام المنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى أن مستخدمي القوائم المالية يهتمون بكيفية توليد واستخدام النقدية بغض النظر عن طبيعة نشاط المنشأة. وقد التزمت الشركة بتبويب التدفقات النقدية حسب الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية وفقاً لمعيار IAS 7، وأبلغت عنها باستخدام الطريقة غير المباشرة رغم تفضيل المعيار للطريقة المباشرة. ومع ذلك، لم تفصح الشركة عن إجمالي الفوائد المدفوعة كما يقتضي المعيار، مما يشير إلى عدم الالتزام الكامل بمتطلباته.

دراسة هادي (2008) بعنوان "العلاقة بين التدفقات النقدية والأسعار السوقية: دليل من الشركات الأردنية" تهدف إلى استكشاف العلاقة بين التدفقات النقدية للشركات والأسعار السوقية، والإجابة على تساؤلين رئيسيين: (1) هل تقسيم الأرباح بين التدفقات النقدية التشغيلية والمستحقات يقدم معلومات أكثر قيمة من الأرباح للمستخدمين؟ (2) هل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، التمويلية، والاستثمارية توفر معلومات أكثر قيمة من الأرباح للمستخدمين؟ اعتمدت الدراسة على ستة متغيرات هي: التدفقات النقدية التشغيلية، التمويلية، والاستثمارية، الأرباح، المستحقات، والأسعار السوقية. تم اختيار هذه المتغيرات لدراسة تأثير التدفقات النقدية وفقاً للمعيار IAS 7 المعدل لعام 1992 في الأسواق الأردنية. استخدم الباحث ثلاث معادلات انحدار لتحليل البيانات، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين التدفقات النقدية، والأرباح، والمستحقات، والأسعار السوقية، مما يتفق مع نتائج الأبحاث السابقة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

Okoye, C. A., Adetiloye, K. A., & Ezejiofor, R. A. (2021). Cash Flow Statement (IAS 7) and Financial Performance of Deposit Money Banks in Nigeria

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق معيار IAS 7 وبين الأداء المالي لبنوك الودائع المدرجة في نيجيريا خلال الفترة (2015-2019). استخدم الباحثون تحليل البيانات المالية لعينة مكونة من عدة بنوك كبرى، وخلصت النتائج إلى أن التدفقات النقدية التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية لم تكن لها دلالة إحصائية واضحة على الأداء المالي عندما تم قياسه بشكل مباشر.

ومع ذلك، برزت أهمية حجم البنك كعامل وسيط (moderator variable)؛ حيث أظهرت النتائج أن العلاقة بين التدفقات النقدية والأداء المالي تصبح ذات دلالة إحصائية عند أخذ حجم البنك في الاعتبار. كما لاحظت الدراسة تفاوتًا كبيرًا في منهجيات إعداد قائمة التدفقات النقدية بين البنوك، ما يؤثر سلبًا على قابلية المقارنة بين البيانات المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة توحيد أساليب إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق معيار IAS 7، وتكثيف برامج التوعية لمستخدمي البيانات المالية، بالإضافة إلى تشديد دور الجهات الرقابية والمدققين في فرض تطبيق المعيار بصورة فعالة.

Silveira, L. S., de Lima, G. A. S. F., & Ponte, V. M. R. (2021). Comparability of accounting choices in Brazil: Evidence from IAS 7.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير قابلية المقارنة بين القوائم المالية باختلاف الاختيارات المحاسبية التي تعتمدها الشركات البرازيلية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقًا لمعيار IAS 7، خاصة فيما يتعلق باستخدام الطريقة المباشرة أو غير المباشرة، وطريقة تصنيف التدفقات النقدية بين الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

اعتمد الباحثون على تحليل عينة من التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في السوق المالية البرازيلية، ووجدوا أن وجود خيارات محاسبية متعددة داخل نفس المعيار - مثل اختلاف تصنيف بعض البنود النقدية أو اختيار طريقة العرض - يؤدي إلى انخفاض في قابلية المقارنة بين الشركات، مما يُضعف من الشفافية والقدرة على اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على معلومات متجانسة.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الجهات المعنية، كالمجلس الدولي للمعايير المحاسبية (IASB)، بتقليص عدد البدائل المتاحة داخل المعيار بما يعزز من التناسق والاتساق في العرض المالي ويزيد من فاعلية المعيار في تحقيق أهدافه.

الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة بتركيزها على قطاع الاتصالات في شركة المدار الجديد، بينما ركزت الدراسات السابقة على المصارف التجارية أو المؤسسات المالية بشكل عام. على سبيل المثال، دراسة الديباني 2013 ودراسة الجنابي 2017 تطرقت إلى القطاع المصرفي فقط، ولم تتناول بشكل خاص قطاع الاتصالات الذي يحتوي على تحديات وخصوصيات محاسبية مختلفة، مثل طبيعة التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية في هذا القطاع. لذا، تبرز الدراسة الحالية لكونها تركز على تطبيق ISA 7 في قطاع مختلف تمامًا، مما يميزها في الأدبيات المحاسبية.

بالإضافة إلى ذلك، تركز الدراسة الحالية بشكل كبير على التحديات العملية التي تواجه شركة المدار الجديد في التكيف مع الأنظمة المحاسبية المحلية ومتطلبات ISA 7. في حين إن الدراسات السابقة تناولت التزام المؤسسات بالمعيار، إلا إنها لم تتطرق بشكل موسع إلى الفجوات العملية بين الأنظمة المحاسبية المحلية ومتطلبات المعيار الدولي. الدراسة الحالية تقدم تحليلًا أعمق لهذه الفجوات، مثل تحديات تصنيف التدفقات النقدية وتحديث البرمجيات المحاسبية وتدريب الموظفين، وهي قضايا تمثل جانبًا عمليًا يحتاج إلى تحليل مفصل.

كما أن الدراسة الحالية تتميز بتناولها للمرحلة التي تمر بها شركة المدار الجديد في تحديث بنيتها التحتية الرقمية، مثل مشروع "سحابة المدار". هذا المشروع يشكل بيئة محاسبية حديثة لم يتم تناولها في الدراسات السابقة. معظم الدراسات السابقة كانت تركز على مؤسسات محاسبية تقليدية في بيئات مستقرة، بينما شركة المدار الجديد تسعى لتطوير بنيتها المحاسبية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، مما يعرضها لتحديات جديدة تتعلق بتطبيق ISA 7.

أيضًا، تقدم الدراسة الحالية بعدًا استراتيجيًا لم تتم مناقشته بعمق في الدراسات السابقة،

وهو التوسع في الأسواق الدولية. إذ إن تطبيق ISA 7 يعزز الشفافية المالية لشركة المدار الجديد، مما يفتح أمامها فرصًا جديدة للتوسع في الأسواق العالمية. في المقابل، لم تتناول الدراسات السابقة، مثل دراسة الجنابي 2017، هذا البعد الاستراتيجي المتعلق بفرص النمو والتوسع الدولي الناتج عن تطبيق المعايير الدولية.

الدراسة الحالية تملأ أيضًا فجوة بحثية في قطاع الاتصالات في ليبيا، حيث إن الدراسات السابقة تركز بشكل رئيسي على القطاع المالي، بينما نادرًا ما تم تناول تحديات تطبيق ISA 7 في شركات الاتصالات، خاصة في الدول النامية مثل ليبيا. هذه الفجوة تجعل من الدراسة الحالية مرجعًا مهمًا للمستقبل في هذا المجال.

وأخيرًا، تبرز الدراسة الحالية بتركيزها على تحسين الاستقرار المالي لشركة المدار الجديد، من خلال تقليل المخاطر المرتبطة بإدارة السيولة والتدفقات النقدية. في حين إن الدراسات السابقة تناولت تأثير معايير المحاسبة الدولية على التقارير المالية بشكل عام، فإن الدراسة الحالية تقدم تحليلًا خاصًا يربط تطبيق ISA 7 بالاستقرار المالي في شركة المدار الجديد، وتقديم إرشادات عملية تساعد في تحسين كفاءة إدارة التدفقات النقدية.

باختصار، الدراسة الحالية تقدم مساهمة فريدة في الأدبيات المحاسبية من خلال تركيزها على قطاع الاتصالات في بيئة محاسبية محلية حديثة ومتطورة، ودراسة التحديات العملية التي تواجه الشركات في تطبيق المعايير الدولية في الدول النامية مثل ليبيا.

■ مراجعة الأدب

● المعايير المحاسبية الدولية

تسعى المعايير المحاسبية الدولية إلى توحيد الأسس والمبادئ التي يتم بناء عليها إعداد القوائم المالية، بغية تحقيق الشفافية، والدقة، والمقارنة بين الشركات على مستوى العالم. هذه المعايير تحدد كيفية التعامل مع المعاملات المالية، وتقديم التقارير المالية، مما يسهم في تعزيز مصداقية البيانات المالية التي يتم نشرها.

● مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

المعايير المحاسبية الدولية (IAS) هي مجموعة من المبادئ المحاسبية التي وضعتها الهيئة الدولية لإعداد المعايير المحاسبية (IASB) بهدف تنظيم وتوحيد كيفية تقديم القوائم المالية على المستوى الدولي. تمثل هذه المعايير الإطار العام الذي يوجه الممارسات المحاسبية ويحدد طرق تقييم الأصول والخصوم، وعرض الأرباح والخسائر، والتقارير عن التدفقات النقدية.

يعرف المعيار المحاسبي الدولي بأنه: "بيان كتابي يصدره جهاز، أو هيئة تنظيمية (رسمية) محاسبية أو مهنية، يتعلق بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية، أو نوع معين من أنواع العمليات، أو الأحداث المتعلقة بالمركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، ويتناول تحديد الأسلوب الأنسب لقياس أو عرض أو معالجة عنصر محاسبي معين، بهدف تقديم صورة دقيقة عن نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي، بما يسهم في تحقيق الأهداف الأساسية للمحاسبة إلى أقصى درجة ممكنة" (أبوزيد، 2012، 66).

كما يمكن تعريف المعايير المحاسبية "بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة أو مراجعة الحسابات" (حداد، 2012، 221).

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة، يتبين للباحث أن المعايير المحاسبية تحظى بقبول واسع بين مستخدمي القوائم المالية، نظرًا لدورها في تسهيل فهم تلك التقارير وإتاحة إمكانية المقارنة بينها عبر فترات زمنية مختلفة، وذلك بفضل إعدادها ومراجعتها وتطويرها من قبل جهات مهنية متخصصة.

● أهداف المعايير المحاسبية الدولية

من أهداف إصدار المعايير المحاسبة الدولية (مايدة وآخرون، 2020، 3)

- وضع إطار مرجعي موحد لإعداد التقارير المالية، من خلال تطوير ونشر معايير تُستخدم كدليل عند إعداد القوائم والتقارير المالية، بما يسهم في تحقيق الصالح العام ويُعزز من فرص قبول هذه المعايير وتطبيقها على المستوى الدولي.

- تحقيق التنسيق والانسجام بين النظم والإجراءات المحاسبية، بما يضمن توحيد أسس إعداد وعرض القوائم المالية، ويقلل من التباينات بين الممارسات المحاسبية المختلفة عبر الدول.

- توفير إطار محاسبي يُستشهد به في الممارسة العملية، بحيث يعتمد المحاسبون على معايير واضحة تسهم في تقليل الفروقات في التطبيق وتضمن الحد الأدنى من الاتساق في الأداء المهني.

- يهدف وضع المعايير في ظل عدم توافر نظرية متكاملة للمحاسبة، إلى رفع مستوى وجودة التقارير المالية وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية باعتبارها تحدد مدى، كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها.

- تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة من البنوك، وتوفير معلومات مالية دقيقة وشفافة عن حالة المؤسسة وأدائها المالي.

- ضمان تطبيق معايير المحاسبة المالية الدولية بشكل صحيح، وتقليل فرص حدوث الخطأ أو الغش في التقارير المالية.

- تمكين مستخدمي القوائم المالية من الفهم والتحليل السليم، بما يساعد على اتخاذ قرارات مالية رشيدة تعتمد على معلومات موثوقة وواضحة.

- تعزيز التفاعل بين البنوك والمستثمرين، وتوفير معلومات مالية دقيقة وشفافة عن حالة المؤسسة وأدائها المالي، مما يعزز الثقة في المؤسسة ويزيد من الاستثمار فيه.

- زيادة الشفافية في التقارير المالية للبنوك والحد من المخاطر المالية والقانونية للمستثمرين، وبالتالي تحسين الأداء المالي للمؤسسة وتعزيز سمعته.

• خصائص تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

لكي يحقق المعيار هدفه في تنظيم السياسات المحاسبية، يجب أن يوازن بين أمرين أساسيين (الوابل، 2019، 344):

1. عدم إصدار معايير تؤدي إلى المبالغة في إنتاج المعلومات المحاسبية بأكثر من الاحتياجات الفعلية مما يؤدي إلى صعوبة إعداد القوائم المالية وتلملل معديها وإضاعة وقت المستخدم في البحث عن المعلومات بين كم كبير منها قد لا يكون بعضها ذو أهمية، أو التقليل من إنتاج المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى قوائم مالية غامضة تؤدي لاتخاذ قرارات خاطئة.

2. تحليل احتمالية استفادة بعض فئات المجتمع من عملية تنظيم السياسات المحاسبية باستخدام معايير المحاسبة الدولية على حساب فئات أخرى، نتيجة تحميل كل طرف بالتكلفة الفعلية للمعلومات التي يستخدمها. ومن هنا، يجب على معدي المعايير أن يأخذوا في اعتبارهم مصالح الفئات المتعددة، مع التأكيد على ضرورة تحقيق التوازن بين تكلفة إنتاج وتوصيل المعلومات والعائد الذي يتم الحصول عليه من استخدامها، أما الخصائص التي يجب توفيرها في المعايير والتي تعد مقومات رئيسية لنجاح أي معيار هي:

- الملائمة (Relevancy): يعني أن يتم تحقيق التلاؤم بين المعايير والهدف منها وهو توفير المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات المستفيدين منها.

- القبول (Acceptability): يعني تحقيق القبول الواسع من قبل جميع المستخدمين والمستفيدين من المعايير. ويتطلب ذلك أن تكون المعايير سهلة الفهم، مرنة، وتضمن اتساقاً وتوافقاً بين مختلف عناصرها.

- التجانس (Consistency): حيث يجب أن يتحقق التناسق بين المعايير التي يتم إصدارها في تواريخ مختلفة بحيث لا يكون بينها تعارض، وإن وجد هذا التعارض يجب العمل على معالجته بسرعة، وأن التناسق بين المعايير يستلزم وجود إطار فكري واضح ومتكامل.

- المواءمة: بمعنى أن تكون المعايير انعكاساً للظروف البيئية التي تطبق فيها وعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على توفير الخصائص السابقة بالإضافة إلى التوازن

المطلوب والمشار إليه سابقا، وقد نجح بهذه المهمة، والدليل على انتشار استخدام معايير المحاسبة الدولية، فقد اشترطت 35 دولة في العالم تبني هذه المعايير كأساس لإعداد معاييرها الوطنية. وفي هذا السياق، يجب أن تتمتع المعايير المحاسبية الملائمة بعدد من المواصفات والخصائص الأساسية، والتي من أبرزها:

✓ يجب عند إعداد المعايير المحاسبية مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والبيئية المحيطة بالمجتمع.

✓ لا يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالثبات بل لابد وأن تتغير وفقا للظروف البيئية المتغيرة من وقت لآخر، فالمعايير المحاسبية عملية مستمرة.

✓ أن تمثل المعايير المحاسبية أفضل الممارسات المحاسبية المتاحة عند وجود خلافات متعددة بالنسبة للمعالجة المحاسبية للموضوع الواحد، بحيث تقدم المعايير المحاسبية عدة معالجات للموضوع المحاسبي الواحد، وليس معالجة واحدة. ويجب أن تكون عملية إعداد المعايير المحاسبية علمية وفنية وبيئية، وأن تكون الاجتهادات والآراء.

✓ يجب ألا تؤثر الضغوط السياسية أو ضغط جهة معينة على إعداد المعايير المحاسبية الشخصية في أقل حدود ممكنة، أن تتصف المعايير المحاسبية بالحياد.

✓ إعداد المعايير المحاسبية يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالتححرر من الانحياز أن تتصف المعايير المحاسبية بتنمية الأهداف القومية العامة دون أن تتأثر بتغير الحكومات. وأخيرا يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالاقتصادية، بمعنى ألا يترتب على تطبيق المعيار يجب المحاسبي تكاليف لا تتناسب مع المتوقع منه.

• المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 7):

يعد المعيار المحاسبي الدولي السابع من المعايير المهمة التي تركز على كيفية إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية في البيانات المالية. يهدف هذا المعيار إلى توفير معلومات تساعد المستخدمين في تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية واستخدامها، مما يسهم في فهم أوضاع السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية.

• محتوى المعيار المحاسبي الدولي السابع

إن مقدار السيولة لا يعكس دائماً ربحية الأنشطة التجارية، فإذا كان هناك نقص في السيولة فذلك لا يعني أن الأنشطة التجارية غير مربحة، وإذا كانت المؤسسة تحرز القليل من النقد من أنشطتها العملية فمن المؤكد أنه بإمكانها الحصول على النقد عن طريق زيادة الاقتراض أو إصدار أسهم أو محاولة التأثير على بعض عناصر الأصول أو الخصوم الجارية لضمان استمرارها والمهم أنه عند تحديد المشكلة، يمكن تحسين

التدفق النقدي عن طريق إيجاد مصادر أخرى للنقدية، وعلى هذا الأساس صدر المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS 7 والذي تضمن متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية، حيث إن الغرض الأساسي من إعداد هذه القائمة يتمثل في إمداد المستخدمين بمعلومات عن التحصيلات والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال الدورة المالية، وهذا تبعاً للأنشطة الأساسية التي تمارسها المؤسسة (عملياتية، استثمارية وتمويلية) (حماد، 2016، 42).

• نشأة المعيار

صدور المعيار لم يكن وليد لحظة معينة، وإنما هو خلاصة لجهود ودراسات تتابعت عبر مراحل زمنية متتالية حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن. فقد نشأت منذ سنوات قائمة على شكل بسيط أطلق عليها قائمة الوارد والصادر، ولم تتضمن سوى عرض للزيادة أو النقص في عناصر الميزانية.

وفي عام 1961 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA النشرة المحاسبية رقم 2 بعنوان تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال المخصصة، إذ جاء في هذه النشرة ضرورة إدراج قائمة الأموال المخصصة في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير مدقق الحسابات (دحوح، 2008، 204).

وفي عام 1963 أقر مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكية APB الرأي رقم 3 إذ عدل فيه اسم القائمة القديمة إلى قائمة الموارد والاستخدامات وأوضح عملية إعدادها وعرضها ولم يكن إعداد هذه القائمة إلزامياً، إلا إنه رحب بهذه القائمة.

وفي مارس 1976 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASC المعيار المحاسبي رقم 07 والخاص "بقائمة المركز المالي" (أو قائمة التمويل)، والمعتمد في أكتوبر من سنة 1977، والقابل للتطبيق في 01-01-1979، لقي هذا المعيار في البداية صعوبة كبيرة في التطبيق بالرغم من الإلزام بتطبيقه في كل دورة. وباعتبار أن القائمة السابقة الذكر تعرض التغير في رأس المال العامل على أنه تقريب مناسب للتدفق النقدي، والذي أدى إلى اتجاه المؤسسات للاقتراض بشكل ضخم، وهذا ما أدى في بداية الثمانينيات إلى إحداث تغيرات جذرية في بيئة التقرير المالي، حيث أوصى معهد المدراء الماليين في عام 1981 باستخدام المنهج النقدي بدلاً عن منهج رأس المال العامل في إعداد هذه القائمة.

ولذلك ومن أجل فهم أكثر للتطور في النقدية اقترح العديد من المحللين تقديم قائمة توضح تدفقات النقدية، هذه القائمة أصبح إعدادها إجباري بالولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1987 طبقاً للمعيار المحاسبي الأمريكي FASB 95، وفي سنة 1988 اقترح مجلس خبراء المحاسبة الفرنسي نموذجاً للقائمة مشابه طبقاً للمعيار الأمريكي.

وفي سنة 1992 أعلنت لجنة معايير المحاسبة الدولية عن المعيار المحاسبي الدولي السابع 7 IAS المعدل الذي يحل محل المعيار المحاسبي الدولي السابع، والخاص بإعداد قائمة التمويل، المعلن سنة 1976، وقد أصبح هذا المعيار المعدل ساري المفعول على البيانات المالية التي تغطي الدورات التي تبدأ في 01 جانفي 1994 أو بعد ذلك التاريخ.

ومع هذه التطورات التاريخية للقوائم المالية توقفت المؤسسات عن إعداد قائمة التمويل، وعوضاً عن ذلك توجهت نحو إعداد قائمة التدفقات النقدية بصورة أساسية مع استمرار البعض في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي.

• الهدف من المعيار

إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي مؤسسة مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة تلك المؤسسة على إنشاء نقدية أو ما يعادلها واحتياجاتها للاستخدام والانتفاع من تلك التدفقات النقدية، وتتطلب القرارات

الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تقييم قدرة المؤسسة على إنشاء نقدية وما يعادلها، وكذلك توقيت ودرجة التأكد المتعلقة بإنشاء تلك التدفقات، وقد أوضح المعيار الدولي السابع أن أهداف قائمة التدفقات النقدية تتجلى بما يأتي (دشداش، 2011، 2):

- تزود مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم مقدرة المؤسسة في الحصول على النقدية وما يعادلها وتقييم احتياجاتها لاستخدام هذه التدفقات النقدية.

- توفير المعلومات اللازمة عن التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها مصنفة حسب الأنشطة العملية، الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة.

- تقييم التغيرات التي طرأت على صافي موجودات المؤسسة، وهيكلها المالي، بما في ذلك سيولتها أو يسرها، ومقدرتها على التأثير في مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها بغرض التكيف مع الظروف والفرص المتغيرة

- تحديد مقدرة المؤسسة في إنشاء النقدية وما يعادلها والمساعدة في تطوير نماذج لتحديد ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للوحدات الاقتصادية المختلفة.

- استخدام معلومات التدفق النقدي التاريخية بوصفها مؤشراً لتحديد قيم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد من حصولها كما تفيد أيضاً في مراجعة التدفقات النقدية المستقبلية فضلاً عن فحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

مما سبق يمكننا القول إن الهدف الجوهرى لهذا المعيار يتمثل في توفير معلومات عن النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة، وصافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة العملية، الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال الدورة، هذه المعلومات تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات العديدة التي تخدّمهم، وتكمن أهميتها في توفير معلومات لا تتوافر في القوائم المالية الأخرى، وفي تقديم تفسير لعدة قضايا تعجز القوائم المالية الأخرى عن تقديمها.

• نطاق المعيار

- يتحدد نطاق المعيار المحاسبي الدولي السابع في العناصر الآتية (إسماعيل، 2009، 5):
- على المؤسسة إعداد قائمة التدفق النقدي وفقاً لمتطلبات هذا المعيار وتقديمها كجزء مكمل لقوائمها المالية لأي فترة تقدم عنها القوائم المالية.
 - يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي السابع، قائمة المركز المالي المعتمد في أكتوبر 1977.

- يهتم مستخدمو القوائم المالية بالكيفية التي تنشئ منها المؤسسة النقدية والنقدية المعادلة بالكيفية التي تستخدم فيها هذه النقدية بغض النظر عن طبيعة نشاط المؤسسة، فالمؤسسات تحتاج إلى نقدية ولنفس الأسباب رغم اختلاف أنشطتها الأساسية المنتجة للإيراد، فهي تحتاج إلى السيولة لتسيير عملياتها والوفاء بالتزاماتها وتوفير العائد للمستثمرين فيها، وعليه يلزم هذا المعيار جميع المؤسسات تقديم قائمة التدفق النقدي

• مصطلحات المعيار

هناك مجموعة من المصطلحات متعلقة بالمعيار ينبغي الإشارة إليها (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2016، 487):

أ - النقدية:

هي الأموال المتاحة في الخزينة والصندوق المتاحة في (اليد بالإضافة إلى الودائع الجارية تحت الطلب في المؤسسات المالية.

ب - النقدية المعادلة:

هي استثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة تتصف بما يلي:

- قابلة للتحويل إلى مقدار معلوم من النقدية.
- قريبة من الاستحقاق الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل.

ج- الطريقة المباشرة:

هي طريقة تؤدي إلى إظهار النقدية المحصلة والمدفوعة لأنشطة الدورة حسب المكونات الأساسية للنقدية المحصلة والنقدية المدفوعة.

د - الطريقة غير المباشرة:

هي طريقة تؤدي إلى إظهار النقدية المحصلة والمدفوعة لأنشطة الدورة من خلال تعديل نتيجة الدورة بالعمليات ذات الطبيعة غير النقدية، وأي مؤجلات أو مستحقات للنقدية المحصلة أو المسددة وكذلك أي بنود متعلقة بالإيرادات والمصاريف وتخص أنشطة الاستثمار والتمويل.

هـ- أنشطة التمويل

هي العمليات التي تسبب تغيرات في حجم وهيكل رأس المال والقروض.

و - أنشطة الاستثمار

هي الأنشطة المتعلقة بحيازة أصول طويلة الأجل أو التصرف فيها وكذلك الاستثمارات الأخرى التي لم تدخل ضمن وصف ما يعادل النقدية.

ز - الأنشطة العملياتية:

هي الأنشطة الجارية التي لا تندرج ضمن أنشطة التمويل أو الاستثمار، وتتضمن عادة إنتاج وتسليم السلع وتأدية الخدمات.

■ الجانب العملي

● مقدمة عن شركة المدار الجديد

●● نبذة عن شركة المدار الجديد

المدار الجديد إحدى الشركات التابعة للشركة الليبية القابضة للاتصالات وتقنية المعلومات وهي شركة حكومية تأسست في عام 1995 بموجب قرار مجلس الوزراء رقم

(557) وقرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم (63) لسنة 1996 لتعمل من مقرها في مدينة طرابلس بليبيا كأول مشغل في شمال أفريقيا لشبكة الهواتف المحمولة ومزود للبيانات. وحازت الشركة على مكانة بارزة في السوق نظرًا لأنها كانت أول مشغل شبكة هواتف محمولة تعمل في ليبيا، وتنعكس هذه المكانة الرائدة كونها تتمتع بأكثر من 5,000,000 مشترك من المؤسسات الحكومية والأعمال التجارية والأفراد. وقد احتفلت مؤخرًا بإطلاق خدمتي الجيل الثالث والرابع في اغلب المدن الليبية، إلى جانب خدمات جديدة، سعيًا منها أن تصبح من أفضل مشغلي الهواتف المحمولة في المنطقة.

تبذل الشركة قصارى جهدها في تبني نهج يكون محوره المشتركين ويمكنها من التركيز على تحقيق متطلباتهم وتلبية احتياجاتهم، وذلك من خلال تعزيز علاقاتها مع المشتركين واكتساب ثقتهم بعلامتها التجارية. كما تسعى الشركة أيضًا إلى توفير باقة متنوعة من الخدمات الرقمية والإلكترونية المتخصصة التي تلبي احتياجات المشتركين على مدار الساعة.

يبلغ راس مال الشركة عشرة ملايين دينار ليبي (10,000,000) مقسمة إلى مليون سهم (1000000)، قيمة كل سهم 10 دنانير ليبية مملوكة بالكامل للشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة.

بدأت الشركة عملياتها التجارية بداية شهر فبراير لسنة 1997 والذي يعتبر تاريخ انطلاق تشغيل الشبكة الفعلي وظهرت الشركة بجلتها الجديدة سنة 2007 تحت اسم المدار الجديد لتكون الشركة الرائدة في مجال الاتصالات المحمولة في ليبيا (تم الحصول على المعلومات السابقة من الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة ومن مكتب إدارة المشروعات التنفيذية بالشركة). (الموقع الإلكتروني لشركة المدار الجديد).

• أهداف شركة المدار الجديد

- بصفتها المزود الأول لخدمة الهاتف المحمول في ليبيا تهدف الشركة إلى الرفع من مستوى رضا مشتركها وذلك من خلال تلبية توقعاتهم المتغيرة دائمًا والاستجابة لطلباتهم في الحصول على خدمات متنوعة بجودة مناسبة.

- الحرص الدائم على التحسين المستمر والارتقاء بمستوى الخدمات.
- توفير خدمات وحلول متعددة وبكفاءة عالية لتلبية متطلبات ورغبات المشتركين.
- الالتزام بتقديم خدمة عالية الجودة وبأسعار منافسة.
- بناء علاقات قوية ومستمرة مع المشتركين.
- متابعة كل جديد في مجال الاتصالات وتقديم وتوفير الأفضل للسوق الليبي (الموقع الإلكتروني لشركة المدار الجديد).
- الخدمات التي تقدمها شركة المدار الجديد
 - خدمة المكالمات الهاتفية المحلية والدولية.
 - خدمة الرسائل النصية القصيرة.
 - خدمات البريد الصوتي.
 - خدمات الانترنت عالي السرعة.
 - خدمة سداد (شراء السلع، تسديد فواتير، تحويل الأموال) باستخدام الهاتف المحمول (الموقع الإلكتروني لشركة المدار الجديد).
- تحليل المقابلات واختبار الفرضية
- اختيار المشاركين في المقابلة
- تم اختيار المشاركين في المقابلة بناءً على أهميتهم ودورهم المركزي في العمليات المحاسبية والمالية داخل شركة المدار الجديد، وذلك لضمان الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة حول التحديات التي قد تواجه الشركة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7. (ISA 7)
- والمشاركين في المقابلة هما:
- المدير المالي: يعد المدير المالي من الأفراد الرئيسيين في أي شركة فيما يتعلق بإعداد

القوائم المالية وتحليل الوضع المالي. حيث يتولى المدير المالي مسؤولية الإشراف على الإجراءات المحاسبية والمالية وضمان الامتثال للمعايير المحاسبية المحلية والدولية. باعتباره الشخص المسؤول عن إعداد التقارير المالية بشكل دوري، فإنه يمتلك معرفة عميقة بتطبيق المعايير المحاسبية، بما في ذلك معيار ISA 7. لذلك، سيكون من المهم الاستفادة من وجهة نظره حول التحديات التي قد تواجهها الشركة عند تطبيق هذا المعيار، وكذلك التغييرات التي قد يتطلبها النظام المحاسبي الحالي.

- مدير إدارة المراجعة الداخلية: يعتبر مدير إدارة المراجعة الداخلية أيضاً من الأفراد المهمين في هذا السياق، حيث يتولى مسؤولية تقييم فعالية النظام المحاسبي الداخلي وضمان التزام الشركة بالمعايير المالية والمحاسبية. يتعاون مدير المراجعة الداخلية مع الفرق المالية في تحديد مدى توافق التقارير المالية مع المعايير المحاسبية المعتمدة، ويعمل على تحديد الفجوات بين النظام المحاسبي المحلي ومتطلبات المعايير الدولية. وبالنظر إلى دوره الرقابي، يمتلك هذا المدير فهماً عميقاً حول كيفية تأثير تطبيق ISA 7 على الإجراءات المحاسبية الداخلية وعلى عملية تدقيق التقارير المالية.

ويعود أسباب اختيارهم على النحو التالي:

- المدير المالي لديه القدرة على توفير رؤى شاملة حول الأنظمة المالية للشركة والقدرة على التحليل الدقيق للبيانات المالية المتعلقة بالتدفقات النقدية.

- مدير المراجعة الداخلية يمكنه تقديم رؤى حول كيفية تطبيق الرقابة الداخلية والتدقيق المالي في ضوء المعيار الدولي، والتحديات المرتبطة بالتكيف مع متطلبات ISA 7 في الشركة.

من خلال هذه المقابلة مع هذين المسؤولين الرئيسيين، سيتم الحصول على إجابات شاملة ومباشرة حول التحديات العملية التي قد تواجه شركة المدار الجديد في تطبيق المعيار، مما سيساهم في تقديم تحليل دقيق وواقعي للواقع المحاسبي في الشركة.

● تنفيذ المقابلة

في يوم الأربعاء الموافق 1 يناير 2025م، تم إجراء زيارة ميدانية لشركة المدار الجديد، حيث تم اللقاء بكل من المدير المالي و مدير إدارة المراجعة الداخلية في مكاتبهم. وقد تم تحديد هذين الشخصين للمشاركة في المقابلة بناءً على دورهم المركزي في العمليات المالية والمحاسبية داخل الشركة، والذي يجعلهم الأقدر على توفير رؤى دقيقة حول إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (ISA 7).

تمت المقابلات بشكل فردي، حيث استغرقت كل مقابلة حوالي 30 دقيقة تقريباً. خلال هذه المقابلات، تم طرح مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي تركزت على التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق المعيار الدولي في بيئة العمل المحاسبية المحلية للشركة. كما تم استكشاف الفجوات المحتملة بين النظام المحاسبي الحالي للشركة ومتطلبات ISA 7، بالإضافة إلى تحليل العوامل التي قد تسهم في تسهيل أو تعقيد عملية تطبيق هذا المعيار.

وقد تم تسجيل إجابات المشاركين بعناية لضمان دقة المعلومات، كما تم أخذ الملاحظات اللازمة لدعم التحليل الذي سيجري لاحقاً في الدراسة. وفيما يلي إجابات المشاركين.

● تحليل الإجابات

س 1: كيف يتم حالياً إعداد قوائم التدفقات النقدية في شركة المدار الجديد؟ هل تعتمدون على المعايير المحلية أم هناك تطبيق جزئي للمعايير الدولية؟

- إجابة المدير المالي: في شركة المدار الجديد، المعايير المحاسبية المعتمدة بشكل أساسي هي المعايير المحلية. على الرغم من أننا نأخذ في عين الاعتبار بعض المبادئ والتوجهات الدولية، إلا إن التطبيق الفعلي للمعايير الدولية لا يتم بشكل كامل. نستفيد من المعايير الدولية بشكل جزئي في إعداد القوائم، ولكن لا نقوم بتطبيقها بحذافيرها لأن الوضع القانوني في ليبيا يفرض علينا التوافق مع المعايير المحلية. بالتالي، يتم تضمين بعض العناصر من المعايير الدولية التي تناسب البيئة المحلية، لكننا لا نلتزم بها بالكامل.

- إجابة مدير إدارة المراجعة الداخلية: هناك بعض التطبيقات الجزئية للمعايير الدولية في الممارسات اليومية، ولكن الشركة لا تطبق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بالكامل. القوائم المالية التي تعدها الشركة تعتمد بشكل رئيسي على المعايير المحلية التي تحددها الجهات التشريعية، رغم أننا نستخدم بعض الأدوات والأساليب التي تساهم في تحسين جودة التقارير المالية. يتضح أن هناك تأثيراً بالممارسات الدولية، لكن في النهاية نحن نعمل ضمن إطار تشريعي محلي لا يسمح لنا بتطبيق المعايير الدولية بالكامل.

س 2: ما هي أبرز التحديات التي تواجهها الشركة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (ISA 7) فيما يتعلق بتصنيف التدفقات النقدية بين الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية؟

- إجابة المدير المالي: الشركة تتبع الأنظمة والتشريعات المحلية التي نلزمنا بتصنيف التدفقات النقدية وفقاً لتوجيهات خاصة بالقوانين الوطنية. لذلك، يعتبر تطبيق معيار ISA 7 تحدياً كبيراً. لأن معيار ISA 7 يفرض تصنيفاً دقيقاً للتدفقات النقدية في ثلاث فئات محددة وهي التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية، وهو ما قد يتطلب إعادة هيكلة لتصنيف العمليات المالية لدينا. تطبيق هذا التصنيف في سياق قانوني يتطلب أن نكون على توافق مع متطلبات الدولة الرقابية، وهذا يشكل عقبة رئيسية أمام التنفيذ الكامل للمعيار.

- إجابة مدير إدارة المراجعة الداخلية: من جانبنا، نواجه تحديات عملية تتعلق بتطبيق هذا المعيار. فمعظم التدفقات النقدية في الشركة تُصنف بناءً على الأنظمة المحلية التي لا تضع تصنيفاً دقيقاً مثل ISA 7. حيث أننا نواجه صعوبة في إعادة تصنيف المدفوعات والمتحصلات حسب الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية. هذه العملية قد تخلق مشاكل في التنسيق بين الأقسام المختلفة. كما أن العمل على التكيف مع المتطلبات الدقيقة لهذا المعيار قد يؤدي إلى صعوبة في استخدام النظام المحاسبي الحالي الذي قد لا يواكب التعديلات اللازمة.

س 3: هل توجد فجوات أو صعوبات واضحة بين النظام المحاسبي الحالي في الشركة والمتطلبات التي ينص عليها معيار ISA 7؟ إذا كانت هناك، فما هي أبرزها؟

- إجابة المدير المالي: البنية التحتية للمحاسبة في شركة المدار الجديد قوية، والنظام المحاسبي قادر على استيعاب المعلومات بشكل جيد. ولكن الفجوة الرئيسية التي نواجهها تتمثل في الحاجة إلى موافقة الجهات التشريعية التي لا تتيح تطبيق المعايير الدولية بشكل كامل. على الرغم من أن لدينا جميع الأدوات المحاسبية الجيدة وموارد بشرية مؤهلة، إلا إن المعوقات القانونية تظل التحدي الأكبر.

- إجابة مدير إدارة المراجعة الداخلية: من ناحية أخرى، لا أرى أن هناك صعوبات كبيرة في النظام المحاسبي، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في عدم وجود إطار قانوني يسمح لنا بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل صريح. النظام المحاسبي لدينا متكامل ويشمل جميع العمليات، لكنه لا يتوافق مع بعض المتطلبات المحددة في معيار ISA 7، خصوصاً فيما يتعلق بإجراءات تصنيف التدفقات النقدية وتوثيق الأنشطة المالية. إن الفجوات تكمن في الجانب التشريعي أكثر من الجانب الفني.

س 4: هل تعتقدون أن تحديث النظام المحاسبي بما يتوافق مع معيار ISA 7 سيتطلب تغييرات جوهرية في الإجراءات المحاسبية أو البرامج المحاسبية التي تستخدمها الشركة؟

- إجابة المدير المالي: نعم، في حال حصولنا على موافقة المشرع لتطبيق المعايير الدولية، سيتطلب ذلك تغييرات كبيرة. نحتاج إلى مراجعة الدليل المحاسبي الداخلي وتحديث اللوائح الحالية بما يتماشى مع متطلبات ISA 7. النظام المحاسبي الذي نستخدمه في الوقت الحالي يتماشى مع المعايير المحلية، وبالتالي سيتعين علينا إجراء تغييرات على الدورة المستندية وإجراءات التقرير المحاسبي، وهو أمر يتطلب وقتاً طويلاً وجهوداً مكثفة.

- إجابة مدير إدارة المراجعة الداخلية: أعتقد أن التحديث سيكون ضرورياً إذا تم تطبيق المعايير الدولية. من المؤكد أن النظام المحاسبي الحالي في شركة المدار الجديد

ليس معدًا لتطبيق متطلبات ISA 7 بشكل دقيق. سيتعين علينا تغيير العديد من الإجراءات المحاسبية والبرمجيات لتكون أكثر توافقًا مع هذه المعايير. على الرغم من أننا نستخدم نظامًا متطورًا مثل "مايكروسوفت"، إلا إن التعديلات على باقي العمليات المحاسبية ستكون صعبة وستحتاج إلى وقت وجهد مكثف من جميع الأقسام المعنية.

س 5: كيف يؤثر تطبيق ISA 7 على التقارير المالية والشفافية المالية للشركة في نظر المستثمرين والممولين؟ هل تتوقعون أن يعزز هذا التطبيق الثقة في البيانات المالية؟

- إجابة المدير المالي: تطبيق ISA 7 قد يعزز من شفافية الشركة ويُسهم في تحسين صورتها أمام المستثمرين. فعندما يتم عرض القوائم المالية بطريقة شفافة ومبنية على المعايير الدولية، سيزيد ذلك من مستوى الثقة بين الممولين والمستثمرين. لكن في الحقيقة، هناك عوامل أخرى في بيئة العمل المحلية قد تؤثر على درجة هذه الثقة. على الرغم من تطبيق بعض معايير الشفافية، إلا إن العملية قد لا تكون مثالية بما يتوافق مع الممارسات الدولية.

- إجابة مدير إدارة المراجعة الداخلية: أود التأكيد على أن تطبيق ISA 7 سيكون له تأثير إيجابي على الثقة بين الأطراف المعنية، ولكنه سيكون محدودًا في بيئة العمل الحالية التي لا تتيح تطبيقه بشكل كامل. قد يؤدي تطبيق المعايير الدولية إلى تحسين صور الشركة أمام المستثمرين، لكن قد تكون هناك قيود محلية قد تعيق التحسن الكامل في هذا الجانب. بالنسبة لنا، نحن ملتزمون بالشفافية عبر عمليات التدقيق الداخلي والمراجعة من ديوان المحاسبة، وهذا يعزز الثقة مجد ذاته في القوائم المالية.

س 6: هل تم تدريب الموظفين في قسم المحاسبة والمراجعة الداخلية على تطبيق المعايير الدولية مثل ISA 7؟ وإذا لم يتم التدريب بعد، ما هي الخطط لتدريبهم؟

- إجابة المدير المالي: في الحقيقة، يتم إجراء بعض الدورات التدريبية بين الحين والآخر، ولكن لا يتم التركيز على تطبيق معيار ISA 7 بشكل خاص. التدريب الذي يحصل

عليه الموظفون يتعلق بالتحليل المالي وإعداد الموازنات التقديرية، ولكن لا توجد خطة تدريبية واضحة للتعامل مع المعايير الدولية بشكل شامل. ربما نحتاج إلى تطوير خطة تدريبية أكثر تخصصًا.

- إجابة مدير إدارة المراجعة الداخلية: فيما يخص التدريب، نلاحظ أنه لم يتم التركيز على المعيار الدولي رقم 7 بشكل كافٍ. هناك دورات تدريبية دورية لكنها تقتصر على بعض المواضيع الأخرى مثل التحليل المالي. بناءً على ذلك، لا توجد خطة تدريبية شاملة تهدف إلى تمكين الموظفين من فهم تطبيق ISA 7. سأقول إن الشركة بحاجة ماسة إلى خطة تدريبية متكاملة في هذا الصدد، تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالمعايير الدولية.

س 7: هل تعتقدون أن تطبيق ISA 7 سيؤثر بشكل إيجابي على فرص شركة المدار الجديد للتوسع في الأسواق الدولية؟ وما هي الفوائد التي قد تحققها الشركة من تطبيق هذا المعيار؟

- إجابة المدير المالي: إن تطبيق ISA 7 قد يكون له تأثير إيجابي على صورة الشركة في الأسواق الدولية، ولكن في حال كانت الشركة تقدم خدمات داخلية فقط، مثل شركة المدار الجديد، فقد يكون التأثير محدودًا. على الرغم من ذلك، فإن الالتزام بالمعايير الدولية يساعد في تحسين شفافية التقارير المالية ويزيد من قبول الشركة على مستوى الدول الأخرى.

- إجابة مدير إدارة المراجعة الداخلية: اعتقد أن تطبيق ISA 7 سيكون له تأثير ضئيل على توسع الشركة في الأسواق الدولية في الوقت الحالي. لأننا لا نملك استثمارات دولية ولا نتعامل مع العديد من الأطراف الخارجية. ولكن من الناحية الهيكلية، تطبيق المعايير الدولية قد يعزز من سمعة الشركة ويُسهل في تحسين سمعتها مع الأطراف المعنية، لكن فائدة التطبيق بالنسبة لشركة المدار الجديد قد تكون أقل من بعض الشركات الأخرى التي تسعى للتوسع في أسواق خارجية.

س 8: من خلال تجربتكم، هل هناك تحديات أو عوامل أخرى قد تعيق تطبيق معيار ISA 7 في بيئة العمل المحاسبية في ليبيا؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

- إجابة المدير المالي: التحديات الأساسية تكمن في البيئة القانونية والتشريعية في ليبيا. فالنظام المالي لدينا جاهز لتطبيق ISA 7، لكن المشرعين لم يوافقوا بعد على تطبيق المعايير الدولية بشكل كامل. لذلك، فإن العقبة الرئيسية تكمن في الحصول على الإذن من الجهات التشريعية، وهذا يتطلب تغييرات في السياسات المحلية. من الممكن أن يتطلب الأمر أيضًا تعاونًا أكبر مع الجهات الحكومية لتعديل الأنظمة الحالية.

- إجابة مدير إدارة المراجعة الداخلية: من تجربتي، أرى أن أكبر تحدي يتعلق بالقوانين واللوائح المحلية التي لا تسمح بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل. بينما من الناحية الفنية، يمكننا تطبيق هذا المعيار بسهولة، ولكن بما أن القانون لا يتيح ذلك، فإنه يمثل العائق الأكبر. التغلب على هذا التحدي يتطلب التواصل المستمر مع الجهات التشريعية لإقناعهم بأهمية تطبيق المعايير الدولية وكيفية تسهيل تنفيذها بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد المحلي.

• اختبار الفرضية

بناءً على الإجابات الواردة من خلال المقابلات التي أجريت مع كل من المدير المالي ومدير إدارة المراجعة الداخلية لشركة المدار الجديد، فإن الإجابات تفيد بأنه توجد صعوبة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS 7) في شركة المدار الجديد، مما يجعلنا نقبل فرضية الدراسة.

■ النتائج والتوصيات

• النتائج

- تعتمد شركة المدار الجديد على المعايير المحلية بشكل رئيسي، ولكن يتم تطبيق بعض التوجهات والمعايير الدولية جزئيًا في الممارسات اليومية.

- تواجه الشركة صعوبة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (ISA 7) بسبب القيود القانونية التي تفرضها التشريعات المحلية، مما يمنع تطبيقه بالكامل.
- تصنيف التدفقات النقدية بين الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية يشكل تحدياً كبيراً حيث لا توجد تطابقات دقيقة بين النظام المحلي والنظام الدولي.
- في حال الحصول على موافقة قانونية لتطبيق المعايير الدولية، سيكون من الضروري تحديث النظام المحاسبي الداخلي وإجراء تغييرات جوهرية في الإجراءات والبرامج المحاسبية.
- هناك نقص في التدريب المتخصص على تطبيق معايير المحاسبة الدولية مثل ISA 7، مع التركيز المحدود على المعايير الدولية في الدورات التدريبية.

● التوصيات

- بناءً على اعتماد الشركة على المعايير المحلية جزئياً، يُوصى بتطوير خطة تدريبية شاملة لجميع الموظفين في قسم المحاسبة والمراجعة الداخلية على تطبيق المعايير الدولية، مع التركيز على معيار IAS 7 وتحديث المعارف المهنية لتمكين التطبيق السليم للتوجهات الدولية.
- بسبب القيود القانونية التي تواجه الشركة في تطبيق IAS 7، يُوصى بتكثيف التواصل مع المشرعين والجهات الحكومية لإقناعهم بأهمية تطبيق المعايير الدولية، والعمل على تعديل الأنظمة القانونية لتسهم في تسهيل تطبيق هذه المعايير.
- بالنظر إلى التحديات التي يواجهها تصنيف التدفقات النقدية بين الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية، يُوصى بإعادة تقييم وتحديث الدليل المحاسبي والإجراءات الحالية بما يتماشى مع متطلبات IAS 7، وفي حال تم السماح بتطبيق المعايير الدولية.
- نظراً لعدم وجود تطابق بين النظام المحلي والنظام الدولي في تصنيف التدفقات النقدية، يُوصى بتطوير آلية مناسبة لتصنيف التدفقات النقدية بما يتوافق مع متطلبات معيار IAS 7، مع ضرورة تحديث النظام المحاسبي لتسهيل هذا التصنيف بشكل أكثر دقة.

- نظرًا للنقص في التدريب المتخصص على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، يُوصى بزيادة التركيز على تطبيق المعايير الدولية بشكل جزئي لتحسين الشفافية المالية للشركة، مما يساهم في تعزيز الثقة بين المستثمرين والممولين، ويساعد في تحسين صورة الشركة في الأسواق الدولية.

■ المراجع

- أبو زيد، سناء ضوء محمد. (2012). «موقف المحاسبين الليبيين حول مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبي»، (أكاديمية الدراسات العليا).
- إسماعيل، إسماعيل. (2009). "المعيار المحاسبي الدولي السابع قوائم التدفقات النقدية، الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية"، دمشق.
- بن مالك، محمد، وعادل، عبد المجيد. (2014). أهمية القوائم المالية المعدة وفق النظام المالي المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية في تعزيز المصداقية والشفافية دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والاكاديميين في المحاسبة بولاية ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.
- حداد، جواد أحمد. (2012). "واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية المحدودة"، (مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات العدد السابع والعشرون).
- حماد، طارق عبد العال. (2016). "موسوعة معايير المحاسبة"، ج 2 عرض القوائم المالية، الدار الجامعية، مصر.
- حدوح، أحمد. (2008). "دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، سوريا.
- دشا، عبد القادر. (2011). "قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع، الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة.
- شويب، إيناس، ونيقري، منال. (2024). أثر قائمة التدفقات النقدية في عملية اتخاذ القرار: دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة بوعاتي محمود - قالة - خلال الفترة 2020-2022. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قالة، الجزائر.
- مايدة، هناء عبد الستار، أسماء رحيل. عزيزة قدور، (2012). مساهمة معايير المحاسبة الدولية في تحسين الإفصاح المحاسبي - حالة المعيار المحاسبي الدولي رقم (02)، (جامعة الشهيد حمه لخضر).

الوادي الجزائر).

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (2016). "موسوعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية السعودية
- الوابل، محمد. (2019). "مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) التقارير المرحلية وأثره على جودة المعلومات المحاسبية"، دراسة تطبيقية في جامعة دنقلا.

- Aladwan, M. (2025). Market return volatility under renewable lease contracting comparative approach between IFRS 16 and IAS 17. *Int. J. Managerial and Financial Accounting*, 17(2), 139.
- Deegan, C. (2017). «Financial Accounting: Theory and Practice.» McGraw-Hill Education.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). (2021). «Statement of Cash Flows: Accounting and Reporting Standards.» Financial Accounting Standards Board.
- Okoye, C. A., Adetiloye, K. A., & Ezejiofor, R. A. (2021). Cash Flow Statement (IAS 7) and Financial Performance of Deposit Money Banks in Nigeria. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 11(1), 108–119. <https://doi.org/10.6007/IJARAFMS/v11-i1/9462>
- Silveira, L. S., de Lima, G. A. S. F., & Ponte, V. M. R. (2021). Comparability of accounting choices in Brazil: Evidence from IAS 7. *Revista de Contabilidade e Organizações*, 15, e187535. <https://doi.org/10.11606/issn.1982-6486.rco.2021.187535>